

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

NOV 25 1991

الجمعية العامة

محضر حرفي للجلسة الثانية والعشرين

الرئيس:

السيد مروزفيتش

(بولندا)

ثم:

السيد البمان

(تركيا)

(نائب الرئيس)

المحتويات

- المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.22
11 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61599 ٣١٩٧ب(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥بنود جدول الأعمال من ٤٧ الى ٦٥ (تابع)المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاحالسيد الناصر (قطر) : على الرغم من معالجة هذا البند في اللجنة

الأولى طوال السنوات الماضية منذ إدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ ، فإن أهميته هذا العام ترتدي طابعا استثنائيا . فمؤتمر السلام في الشرق الأوسط ، الذي يتطلع اليه المجتمع الدولي متلهفا ، سيكون أول إطار من نوعه لبحث الموضوع . ولا غرو من أنه لا مكان للسلام في المنطقة إذا لم تُخل من السلاح النووي وما يمثله من تهديد ليس فقط لامننا بل وللأمن الدولي أيضا .

وان وفد بلادي أيد ، منذ البداية ، مبدأ إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي في العالم ، إيماننا منه بأن إخلاء المناطق المختلفة من الأسلحة النووية يؤول السى تحقيق الهدف العام وهو نزع السلاح النووي ، وتحقيق خطوة كبرى نحو الهدف الأمثل للمجتمع الدولي ، وهو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية . وإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي هو ، بالإضافة الى ذلك ، تحقيق لنهج نزع السلاح الإقليمي . فهناك ، بالإضافة الى مشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، مشروع جعل افريقيا منطقة خالية من السلاح النووي ، ومعاهدة ثلاثيلوكو التي تغطي منطقة امريكا الجنوبية ، ومشروع إنشاء منطقة في آسيا الجنوبية ، ومشروع إنشاء منطقة في المحيط الهادئ .

والشرط الاساسي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط هو انضمام كافة البلدان المعنية الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي حين نلاحظ أن دول المنطقة هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار ، نرى أن اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لا تزال تمتنع عن الانضمام الى تلك المعاهدة . ونلاحظ أيضا في هذا الصدد أن حركة الانضمام اليها آخذة بالاتساع . فبالإضافة الى انضمام جنوب افريقيا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩١ الى المعاهدة وتفاوض حكومتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتفاق الضمانات ، أعلنت كل من الصين وفرنسا النية بالانضمام الى المعاهدة وإكمال نصاب الدول النووية في الانضمام اليها .

وهذا يحدونا الى التساؤل عن أسباب تردد اسرائيل في الانضمام اليها . وفي صدد الامتناع هذا ، أود الإشارة الى كتاب صدر أخيرا عنوانه "خيار شمشون" يكشف عن اسرار مذهلة تتعلق بتسليح اسرائيل النووي ، وعن إطلاق النغير النووي في اسرائيل مرتين عام ١٩٧٣ . ان هذه الانباء إن دلت على شيء فعلى وجود خطر نووي حقيقي في المنطقة يهدد بالغتك والدمار سكان المنطقة ، كما أنه يقضي على كل أمل ببناء صرح الأمن والسلم في المنطقة . لقد تم ذلك بالخفاء والكتمان مما يبرز الضرورة الماسة لتطبيق قطاع الرصد الدولي للنشاطات والبرامج النووية الموكلة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في إطار نظام عدم انتشار الأسلحة النووية .

ولابد لي من الإشارة الى أن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط سيكون أنسب إطار لمعالجة موضوع عدم انتشار الأسلحة النووية وإنشاء منطقة خالية من تلك الأسلحة في المنطقة .

لقد طالبنا في بياناتنا الماضية بأن تتحقق كافة الشروط اللازمة لإنشاء تلك المنطقة ، وتطرقنا أيضا الى أنه إن لم يطرأ تغيير أساسي على ظروف المنطقة ، وتنضم اسرائيل الى معاهدة عدم الانتشار ، فإن الأمل بتحقيق مشروع إخلاء الشرق الاوسط من الأسلحة النووية سيكون مصيره الفشل .

لقد طالب المجتمع الدولي بلسان قرارات الجمعية العامة بتنفيذ الاحكام الاساسية لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية . كما طالبت دول المنطقة بالامتناع عن انتاج السلاح النووي أو حيازته أو تطويره أو تخزينه ، وبإخضاع كل مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولكننا نلاحظ مع الاسف خلو التقرير السنوي للوكالة من أية إشارة الى تحويل المواد النووية لمنع السلاح أو لأغراض عسكرية أخرى ، مع التسليم بأن ذلك التقرير يستند الى ما تتطوع الدول المعنية بتقديمه من معلومات بهذا الشأن .

إن المجتمع الدولي بأمره الذي يشاهد عملية نزع السلاح تسير بخطى سريعة نحو إيجاد جو خال من الخطر المتمثل في تراكم الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية ، يتطلع الى استكمال تلك العملية بتدابير نزع سلاح إضافية تعزز بناء الثقة والشفافية أو زيادة الوضوح . ولا بد من أن يشمل اقتراح إخلاء المنطقة من خطر السلاح النووي إخلاءها أيضا من كافة أسلحة الدمار الشامل بأنواعها .

اننا نرجو أن تعتمد الجمعية العامة قرارها هذا العام مع الامل بأن يسيّر مشروع إنشاء المنطقة بخطوات كبرى تساهم في نزع السلاح النووي وفي تعزيز الأمن والسلم في المنطقة .

السيد ووكر (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، أود أن

أضم صوتي الى أصوات الوفود التي سبقته في تهنئتك بحرارة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى ، وفي تقديم التهاني الى سائر أعضاء المكتب .

لقد كانت السنتان الأخيرتان من أبرز سنوات فترة ما بعد الحرب . وتتيح لنا التفيرات التي حدثت في العلاقات السياسية الدولية فرصة فريدة لإحراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح . فقد انتهت أخيرا الحرب الباردة التي اقترنت بسباق للتسلح بين الدولتين العظميين والتي أذكت حدة التوترات وهددت الموارد .

وقد أدرج الأمين العام في تقريره السنوي ضمن أولويات جدول أعمال نزع السلاح : السعي الى إجراء تخفيضات جديدة في الأسلحة النووية تؤدي الى الاستقرار ، والحفاظ على قوة الدفع المستعادة لدعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ووقف

الانتشار غير المكبوح لاسلحة الدمار الشامل المتطورة والتكنولوجيات ذات المصلحة والإسراع في عقد اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية ، وتعزيز الالتزامات الأساسية بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية . وهناك اتفاق عام مع الأمين العام في تقييم الأولويات نزع السلاح . وفي المناخ الدولي الجديد القائم على التعاون اكتسبت عملية معالجة هذه الأولويات زخماً جديداً .

ونحن نرحب بالجهود المبذولة منذ بداية هذا العام لتخفيض الترسانات النووية في أوروبا . وتشمل هذه الجهود توقيع معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في شهر تموز/يوليه ، والقرارات الانفرادية التي اتخذتها كل من البلدين لتخفيض الأسلحة النووية التكتيكية ذات القواعد البرية . كما نرحب بإعلان منظمة حلف شمال الأطلسي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عن قرارها بتخفيض فئات معينة من القذائف النووية . ويأمل وفد بلدي في أن تؤدي هذه المبادرات إلى مزيد من الجهود لإجراء تخفيضات جذرية في الأسلحة النووية من كل الأنواع ومن جانب كل الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بما يؤدي إلى القضاء التام عليها في نهاية المطاف .

ومما يشرح المصدر أن نلاحظ أن عدداً من البلدان قد انضم مؤخراً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ونلاحظ بصفة خاصة أن الصين وفرنسا ، وهما من الدول الحائزة للأسلحة النووية ومن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، قد أعلنتا عزمهما على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار . وهذا نبأ طيب نرحب به . ونأمل في أن تحذو بلدان أخرى حذوهما .

يسرنا أن نعلم أن مؤتمر نزع السلاح أحرز تقدماً في أعماله المتصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . ونأمل أن يبذل كل جهد لإنهاء العمل المتصل بالاتفاقية في وقت مبكر من العام القادم .

يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره عن طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي . أود أن ألفت الانتباه بشكل خاص إلى الفصل الذي يتناول النقل غير المشروع للأسلحة لأن هذا النقل غالباً ما يرتبط بالاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وأحياناً تستخدم بلدان في إقليمنا كنقاط عبور لهذه الأنشطة غير المشروعة . ويمثل هذا مشكلة أمنية للبلدان الصغيرة ويضع ضغطاً إضافياً على مواردها المحدودة . ويحدونا الأمل أن يتخذ إجراء ما في وقت مبكر لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام .

توفر الظروف ، التي أدت إلى اتخاذ خطوات لتخفيض الأسلحة النووية مبرراً وفرصة مماثلة لتقليص تكديس الأسلحة التقليدية المفرط . والآن ، وقد استعفى عن المجابهة بالتعاون يثبت بصورة متزايدة أنه يمكن معالجة عدد من الصراعات الإقليمية في العالم وتقليص حاجة عدد من البلدان إلى الانشغال في احتياز كميات كبيرة جداً من الأسلحة . على مدى السنين ، لم تصبح هذه الأسلحة بالغة التقدم وشديدة التدمير فحسب ، بل أصبحت أيضاً أكثر كلفة وتبيداً للموارد النادرة ، شأنها في ذلك شأن الأسلحة التقليدية . وهناك حاجة لهذه الموارد لأغراض أخرى أكثر إنتاجية ، وجميع البلدان سواء المتقدمة النمو أو النامية ، بحاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة وفي وقت مبكر لتخفيض النفقات على الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على حد سواء .

هناك أسباب واضحة وقهرية جعلت من تخفيض النفقات العسكرية مسألة بالغة الإلحاح . والتغيرات السياسية الإيجابية الأخيرة فرضت تحدياً رئيسياً لإيجاد الموارد اللازمة لتحقيق تطلعات الشعوب في كل مكان نتيجة لهذه التغيرات . فضلاً عن ذلك ، ففي الوقت الذي نشني على الاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية ، ينتشر الإدراك بصورة متزايدة بأن الاستقرار والنظام الاجتماعي لا يمكن استمرارهما على أساس شراء القلّة على حساب الإنفاق المتزايد للفالبية العظمى من الشعوب في جميع أنحاء العالم .

وعلى أساس التوزيع الحالي للموارد بين النفقات العسكرية والنفقات الأخرى ، يبدو أن هناك نقصاً في الموارد اللازمة لمعالجة المشاكل الناجمة عن التغيرات التي حدثت ، ولتلبية أولويات ملحة أخرى . هناك حاجة لاستثمار الموارد في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ليتسنى الحفاظ على الديمقراطية وليتسنى تحقيق آمال وتطلعات شعوب هذه البلدان . في نفس الوقت ، قدمت البلدان النامية مراراً وتكراراً تأكيدات قاطعة بأن تقديم المساعدة إلى أوروبا الشرقية لن يؤدي إلى اضطلال المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية والتعاون معها لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي تواجهها هذه البلدان . علاوة على ذلك ، فإن البلدان المتقدمة النمو نفسها بحاجة إلى معالجة المشاكل الاجتماعية وغيرها من المشاكل الملحة . من الواضح أن هناك حاجة إلى موارد إضافية ، ويشير المنطق إلى أن تخفيض الانفاق العسكري يسهم إسهاماً كبيراً في توفير الموارد اللازمة .

حُصبت الوفورات التي قد تتحقق نتيجة لعمليات نزع السلاح التي اتفق عليها بالفعل ومن الموارد الإضافية التي قد يفرج عنها نتيجة لاستمرار عملية نزع السلاح . ومن الجلي ، أنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان ما يستتبعه نزع السلاح من تكاليف تكييف ضخمة ، ولكن مهما كانت الحسابات فستتجمع مبالغ ضخمة نتيجة لإعادة تخصيص الموارد لأغراض إنتاجية ، ومستتاج وفورات ضخمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن انتهاء التنافر بين الدولتين العظميين ، والتشديد المتزايد على الأمن الجماعي وعلى جهود حل المصراعات الإقليمية يعني أن توسع البلدان النامية الآن أن تركز على التنمية بقدر أكبر . وهذه البلدان ، التي تنوء بعبء الديون وتفتقر ببرامج تكييف هيكلية وتعجز عن توفير البرامج الاجتماعية للتنمية الإنسانية التي تمس الحاجة إليها ، لم تعد بحاجة ، بل لم يعد يوسعها أن تنفق مبالغ ضخمة على النفقات العسكرية غير المنتجة . والبلدان النامية ، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها ، لا ينبغي لها أن تنفق على شراء المعدات العسكرية والقوات المسلحة ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما تنفقه على التعليم والرعاية الصحية ، لاسيما في ظل الظروف المتغيرة والاحتياجات الملحة في بلدانها .

بالطبع ، من حق جميع البلدان الدفاع عن نفسها ، والدفاع عن النفس غريزة طبيعية يعترف بها ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٥١ . إلا أن العالم أصبح بالفعل أكثر أمانا . وإذا نتطلع إلى نظام عالمي جديد فينبغي الإقلال من التركيز على الأمن العسكري فقط . يتعين علينا أن نفتح الفرصة المتاحة الآن لصياغة مفهوم جديد للأمن الدولي يتناول قضايا التنمية ، مثل الفقر والنمو السكاني والهجرة والدين وتدهور البيئة وتطوير الممارسات والمؤسسات الديمقراطية . ولا ينبغي للأمن الدولي بعد الآن أن يقتصر على الاعتبارات السياسية والعسكرية .

يؤيد وفدي الرأي الذي أعرب عنه سفير البرازيل الموقر في بيانه في هذه اللجنة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ، بأنه ينبغي للديمقراطية والتنمية ونزع السلاح أن تشكل أسس الحفاظ على هيكل السلم الجديد .

لقد بُحث مفهوم نزع السلاح والتنمية في هذا المحفل طوال عقدين تقريبا دون إمكانية إحراز أي تقدم حقيقي . واليوم ، تتوفر لدينا فرصة لتحقيق أرباح السلم التي توختها مناقشات الماضي بشأن نزع السلاح والتنمية . من أجل السلم والتنمية والإرث الذي نخلقه للأجيال المقبلة ، ينبغي لجميع البلدان أن تلزم نفسها بتخفيض التسلح والنفقات العسكرية سعيا إلى إقامة نظام عالمي جديد . فلنسع صادقين إلى أن نقطع هذا الالتزام على أنفسنا ليتسنى لنا أن نجني جميعا فوائد السلم والازدهار .

السيد خامسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : سيدي ، اسمحو لي بالنيابة عن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن أهنيكم بحرارة بمناسبة انتخابكم بالإجماع لتولي رئاسة اللجنة الأولى . ولأنني أعرف تماما مهارتكم وقدرتكم الشخصية فإنني مقتنع اقتناعا شابتا بأن عملنا سيكفل بالنجاح . نود أيضا أن نقدم تهانينا لأعضاء مكتب اللجنة الآخرين .

منذ سنتين بالضبط ، وفي هذه القاعة بالذات ، أعربتُ عن أمني في أنه في ظل خلفية الانفراج والتقارب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وهما أقوى دولتين عسكريتين على الأرض ، يمكن لعالمنا أن يتحرك حتما صوب عصر جديد ، عصر سلم وتفاهم وتعاون بين الشعوب . ومنذ ذلك الحين حدثت تغييرات سريعة وعميقة في الحالة الدولية وتمكّنّا بالفعل من تقييم أثر هذه التغييرات على أمن الشعوب وعلى عملية تنميتها وكانت بعض الآثار إيجابية ومشجعة في حين أن البعض الآخر كان خطيرا وغير مؤكد .

لقد اختفت العداوات والمجابهات التي كانت قائمة بين الشرق والغرب في زمن الحرب الباردة بإبرام المعاهدة الخاصة بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، وما تلى ذلك من تصفية حلف وارسو . ومن ثم تناقص بالتدريج خطر المواجهة النووية . وحصلت مت دول جديدة على الاستقلال وانضمت إلى مجتمع الأمم . وفي جنوب شرقي آسيا عاد السلم والاتحاد من جديد إلى كمبوديا عن طريق إبرام معاهدة في باريس في الأسبوع الماضي ، تفع نهاية لسنوات طويلة من الحرب والمواجهة في ذلك البلد . ونحن نرحب بهذه المعاهدة . كذلك فإن المؤتمر المقرر عقده في مدريد غدا بناء على مبادرة من الولايات المتحدة ، وتحت الرعاية المشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، يبشر بالفعل بنتيجة تحقق سلما عادلا ومشرفا في الشرق الأوسط . وما فتئت الحالة في الجنوب الأفريقي تتطور لصالح الشعب الأسود في جنوب أفريقيا الذي يخوض نضالا مشروعا من أجل التفكير الكامل لنظام الفصل العنصري وإقامة نظام في هذا البلد يتمتع فيه جميع المواطنين دون تمييز بسبب العرق أو اللون بحقوق وحريات ديمقراطية متساوية .

ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن يبتهج إزاء هذا الاتجاه الايجابي المشجع في الحالة الدولية . مع ذلك ، ولئن كانت نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى اختفاء عالم ثنائي القطب يتميز بالمواجهة الايديولوجية بين كتلتين متصارعتين ، فإن النظام الجديد الذي بدأ في الظهور - وهو نظام أحادي القطب يسعى جاهدا إلى تحقيق العدل والإنصاف - لم يتحدد حتى الآن على نحو واضح . فعدم اليقين والارتباك يظهران هنا وهناك في أجزاء مختلفة من العالم ، والفجوة والتناقضات بين الشمال المتقدم النمو والجنوب الفقير لاتزال تنمو وتتسع على نحو خطير .

إن الصراعات المسلحة التي ترسخت نتيجة التنافسات العرقية أو الدينية ويقتطع الوطنيات تندلع في بعض البلدان وتهدد على نحو خطير سلامتها الاقليمية والسلم والاستقرار في المناطق التي تنتمي إليها . ولانزال بعيدين عن تحقيق عالم آمن بالكامل من خطر الحرب أو الصراع المسلح ، عالم نرغب جميعا في تحقيقه ، عالم يكون من الممكن فيه أن نضمن على نحو كاف حقوق ومصالح جميع الشعوب ، الكبيرة والصغيرة .

ونظرا للانتشار المزعج للأسلحة من جميع الفئات ، سواء كانت تقليدية أو نووية أو كيميائية أو غيرها ، فإن مسألة نزع السلاح العام والكامل لاتزال تشغل بال البشرية كلها . إن المفاوضات الخاصة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ، على مختلف المستويات الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف ، صعبة ومعقدة . ويجب على المجتمع الدولي أن يظفي أهمية متساوية على تشجيعها ودعمها . ومع ذلك لابد أن نعترف بأن تقدما ملحوظا تحقق على المستوى الثنائي . إن توقيع المعاهدة الخاصة بإزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى ، في ١٩٨٧ ، من جانب الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كانت نقطة تحول حاسمة في عملية نزع السلاح . ولقد شهدنا في العام الماضي انجازات أخرى لها أهمية رائعة - إن لم تكن تاريخية - بما في ذلك معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) التي وقّعها في موسكو في تموز/يوليه الماضي الرئيس ميخائيل غورباتشوف والرئيس جورج بوش . وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن نلاحظ تبادل الدولتين العظميين في كانون الاول/

ديسمبر ١٩٩٠ موكو التصديق والبروتوكولات الخاصة بمعاهدين تتناولان التجارب النووية ، وهما معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ومعاهدة التفجيرات النووية للأغراض السلمية . كذلك رجب المجتمع الدولي بحرارة بالاعلان الذي أدلى به الرئيس بوش مؤخرا بشأن تدابير انفرادية تتعلق بتفكيك وسحب الاسلحة النووية ذات القواعد البرية وذات القواعد البحرية ، وقد استجاب الرئيس ميخائيل غورباتشوف فورا لهذه التدابير واتخذ قرارات مماثلة ، وفي بعض المجالات قرارات أكثر تقدما . وبالإضافة إلى ذلك قرر الرئيس السوفيياتي أن يطبق فورا وعلى نحو انفرادي ، وقفا اختياريا لمدة عام واحد على تجارب الاسلحة النووية التي تجريها بلاده . ومن المستحسن جدا أن تحذو الدول النووية الأخرى هذا الحذو .

وعلى المستوى الاقليمي ، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بإبرام المعاهدة التي ترمي إلى حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والمعاهدة التي تعلن منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة لانووية . وترحب بمضة خاصة ، بالتوقيع في العام الماضي ، على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي أمكن التوصل إليها بعد جهد شاق في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي أشرت إليه بالفعل . إن هذا الحادث التاريخي يعطي زخما جديدا بل وحاسما للمفاوضات والعمل في جميع القطاعات الأخرى لنزع السلاح . واتفاق الأرجنتين والبرازيل بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية البحتة ، يجب أن ينظر إليه كأحد الانجازات المترتبة على الجهود الإقليمية التي ترمي إلى وقف انتشار الاسلحة النووية في قارة أمريكا الجنوبية .

وعلى الصعيد المتعدد الاطراف يلاحظ وفدي بارتياح التقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة الخمسة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف المكلفة بمهمة وضع اتفاقية تحظر تدمير وصناعة وحيازة ونقل واستخدام الاسلحة الكيميائية وضمان التدمير الكامل لهذه الاسلحة . وإذا ما استمر التقدم في هذه المفاوضات ، كما نأمل جميعا ، فسيكون هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن المشروع النهائي للاتفاقية سيكون كاملا في القريب العاجل ، وأن هذا المك سيكون معدا للتوقيع عليه ، كما هو مقرر في عام ١٩٩٣ .

ومما يدعو للاطمئنان أيضا أن الصين وفرنسا تبدوان على استعداد للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ . وإذا نُفذ هذا القرار فسيترك حتماً أثره على القلة من الدول ذات الامكانيات النووية التي لا تزال مترددة في السير في الاتجاه نفسه مما يعزز الطابع العالمي لهذه المعاهدة وفعاليتها . ويجدر أن نذكر خصوصاً النشاط الدؤوب الذي لا يكلّ لادارة شؤون نزع السلاح لتنظيمها في شتى أنحاء العالم حلقات دراسية وندوات ومؤتمرات بغية توعية أكبر عدد ممكن من الرأي العام في كل بلد وفي كل منطقة بالخطر الذي يشكله سباق التسلح وبضرورة إنجائه والمضي قدماً نحو نزع السلاح* .

في العام الماضي ، طرحت بضعة وفود ، بما فيها وفد بلادي ، بشيء من القلق ، مسألة عمليات نقل الأسلحة ، ولاسيما إلى البلدان النامية . وعمليات النقل هذه ، إن لم يتم تنظيمها على صعيد عالمي ، تهدد بأن تصبح مصدراً للتوتر والنزاع وزعزعة الاستقرار في هذه البلدان وتعرض للخطر الجسيم جهود السلام التي تقوم بها منظماتنا . ويرحب وفد بلادي بقيام اللجنة الأولى هذا العام بتناول المسألة بجدية وبحقيقة أن قراراً مناسباً سيُعتمد بشأن هذا الموضوع . إلّا أن وفد بلادي يرى أن التنظيم المطروح ينبغي أن يشمل ليس فقط الأسلحة التقليدية بل أيضاً كل أسلحة التدمير الشامل ، بما في ذلك تكنولوجيا تصنيعها .

وفي السياق نفسه يعارض وفد بلادي أيضاً إقامة القواعد العسكرية وإنشاء مخازن الذخيرة والأسلحة وإجراء المناورات العسكرية من جانب دول معينة خارج أراضيها . فمع نهاية الحرب الباردة ، يرى وفد بلادي أن الحاجة تقوم إلى اتخاذ التدابير اللازمة في إطار نزع السلاح لإنهاء هذه الممارسات .

إن نزع السلاح العام والشامل عملية طويلة وشاقة . فلكي نضمن فعلاً السلم والأمن لشعوب هذا العالم في هذه المرحلة من المفاوضات الخاصة بنزع السلاح ، فلا بد

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد ألبنان (تركيا) .

للبلدان الحائزة على الأسلحة النووية في المقام الأول من الالتزام القانوني - سيرا على خطى الصين والاتحاد السوفياتي - بالأّ تكون البادئة باستعمال هذه الأسلحة ، وينبغي أن تلتزم جميع البلدان دون استثناء بمبادئ بانثا شيلا الخمسة . وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي تبنّت دوما سياسة التعايش السلمي ، على استعداد للمساهمة ، ومن خلال ومائلها المتواضعة ، في إنجاح عمل لجنتنا .

السيد غيسلاسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تاريخ نزع

السلح والحدّ من التسلح لُخصّ مرارا وتكرارا بعبارة مجازية مشهورة مفادها أن الناس في الطقس البارد يرتدون ملابس تقيهم البرد ولا يحتاجون فيما بعد إلى أوامر لخلع تلك الملابس عندما يعتدل الطقس . ووجه المقارنة هنا هو أن نزع السلح ظاهرة حتمية إذا اتسمت العلاقات السياسية بالثقة المتبادلة بدلا من الخوف والريبة .

لقد أثبتت الاحداث في السنوات الاخيرة ، وبطرائق كثيرة ، صحة هذا المثل . فالعلاقات التي شهدت تحسنا كبيرا بين البلدان التي كانت تصنف يوما على أنها شرقية أو غربية قد انعكست اليوم في تحالفات بين قواتها العسكرية . فالانقلاب الفاشل الذي وقع في الاتحاد السوفياتي في آب/أغسطس الماضي مثّل منعطفًا حاسمًا في هذا المجال ، لأنه أظهر التشبّه بالديمقراطية وأسفر عن إعادة تقييم أساسية لسياسات الحد من التسلح من جانب الولايات المتحدة ، مما أدى إلى المبادرة الهامة التي اتخذتها الرئيس بوش في الشهر الماضي وردّ عليه بالممثل الرئيس غورباتشوف .

إن النهج المتبادل وغير الرسمي للرئيس بوش والرئيس غورباتشوف يمثل منحى نرحب به إذ يفاير الطريقة التقليدية المرهقة في التوصل إلى اتفاقات تفاوضية للحد من التسلح . ونأمل أن يمثل الحد من التسلح دون اتفاقات اتجاها يدل على موت القول المأثور "ثِقْ ، ولكن تحقق" ، بينما القول "ثِقْ" يرمز الآن على الاغلب إلى النوعية الجديدة من العلاقات السياسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة .

إننا نثني بشكل خاص على المبادرة الرامية إلى خفض الأسلحة النووية البحرية وإعادة وزعها ، التي ستتمس ما يزيد على ٥ ٠٠٠ جهاز من هذه الأجهزة . ولقد دعت

ايسلندا في مناسبات عديدة إلى وجوب أن تشمل عملية نزع السلاح والحد من الأسلحة ليس فقط الأسلحة الاستراتيجية وإنما أيضا الأسلحة النووية البحرية غير الاستراتيجية . ونحن على ثقة بأن الأمن في بحار الشمال سيتعزز إلى درجة كبيرة في أعقاب الاعلانات الايجابية المادرة عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وعلاوة على ذلك ، فإن المقترحات الحالية الخاصة بالأسلحة النووية الاستراتيجية قد توفر أساسا لمتابعة المفاوضات الخاصة بمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . وما من شك بأن الظروف السياسية الحالية تهيئ فرصة فريدة لإجراء تخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية تتعدى كثيرا التخفيضات التي تنص عليها معاهدة ستارت . وتستمر الاتفاقات التفاوضية في كونها إطارا ضروريا ومفيدا لحل مشاكل متنوعة ومعقدة فسي الغالب في مجال نزع السلاح والحد من التسلح ، خصوصا القضايا العالمية كالانتشار النووي والأسلحة الكيميائية والبيولوجية .

إن خطر انتشار المزيد من الأسلحة النووية هو أحد أهم تحديات الأمن التي تنذر بالسوء في التسعينات . وانكشاف البرنامج النووي العراقي الضخم خير مثال على هذا . فهو يظهر الحاجة إلى ضمان تنفيذ معاهدة عدم الانتشار من خلال تحقق فعال ونشط . وترحب ايسلندا بالأعضاء الجدد الذين انضموا مؤخرا إلى المعاهدة . ومما يكتسي أهمية خاصة إعلان فرنسا والصين عن نيتهما في الانضمام . إننا على ثقة بأن استونيا ولاتفيا ستسيران في خطى ليتوانيا وستصبحان من أطراف المعاهدة .

إن الحظر الشامل على التجارب النووية ، في الإطار السياسي الحالي ، لا مبرر مستنوب لتعزيز نظام عدم الانتشار أصلا ، وإن لم يكن على وجه الحصر . وهذا سيشجع جميع الدول ، بما فيها الدول غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار ، على ألا تجري التجارب على الأسلحة النووية . وبذلك يمكن الحيلولة بين ما يسمى بدول العتبة وبين تطويرها للأسلحة النووية أو حيازتها .

لقد أحرزت مفاوضات جنيف تقدما إلى درجة أصبح معها إبرامها بنجاح أمرا وشيكا . ونحن على ثقة بأنه بينما لم يتم حل المسائل المضمونية ، إلا أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي يمكن التحقق منها سوف تنجز عما قريب .

لقد اختتم بنجاح مؤخرا المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية . وتدابير بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها تشكل إسهاما له دلالاته من أجل مزيد من المراحة والوضوح ، مما يعزز الاتفاقية . وبالمثل فإن الاتفاق القاضي بإنشاء مجموعة مخصصة من الخبراء لدراسة الجوانب العلمية والتقنية للتدابير الممكنة في مجال التحقق كان تطورا إيجابيا .

أود أن أضم صوتي إلى صوت المتكلمين السابقين الذين أشاروا إلى القبول الدولي المتزايد للمفهوم الأوسع للأمن ، الذي ينطوي على كل العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وهذا الإدراك الأوسع للأمن والوعي بالتكافل والترابط على أنواعه قد تم تحقيقه من خلال عملية تطور تدريجية . وينبغي أن يمكننا هذا من التصدي للتحديات الأمنية العالمية الجديدة بشكل أفضل .

إن التعرّيد الواسع للأمن يشتمل على المخاطر المحدقة بالبيئة البحرية من خلال الحوادث الحقيقية أو المحتملة التي تتضمن مفاعلات نووية في البحر . وفي الوقت الراهن ، ثمة ثلاثة مصادر رئيسية للمواد المشعة يمكن أن تؤثر في البيئة البحرية : التخلص من النفايات النووية المشعة ، في حالتها الملبدة ذات المستويات المنخفضة في البحر ، التخلص من المواد النووية المشعة السائلة ذات المستوى المنخفض ، والحوادث البحرية التي تشتمل على مواد مشعة وفقدان تلك المواد .

إننا بحاجة الى تكريس اهتمام متساو لجميع هذه العناصر الثلاثة ، التي كانت حتى الآن خاضعة للأطراف المتعاقدة في اتفاقية لندن الخاصة بتصريف النفايات وللقواعد التنظيمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية ، وكذلك ، في السياق الاقليمي ، لاتفاقية باريس بشأن منع التلوث البحري من المصادر البرية . بيد أننا نرى أنه لم يعط اهتمام كاف للحوادث المتعلقة بمفاعلات الطاقة النووية المحمولة بحرا ، التي هي غير مشمولة بمدونات السلامة الدولية إلا بصورة محدودة .

وهناك حاليا ما يقرب من ٦٠٠ مفاعل طاقة نووية في السفن والغواصات في جميع أنحاء العالم . وهذه المفاعلات التي ينبغي اعتبارها محطات متنقلة للطاقة النووية ، تتجاوز بكثير محطات الطاقة النووية التي بنيت على الأرض والتي يقرب عددها من ٤٢٠ محطة .

إن الحوادث التي تتعلق بمفاعلات الطاقة النووية المحمولة بحرا لا حصر لها . ومعظمها كان نتيجة للاصطدامات والحرائق وحوادث الفرق والانفجارات وتعطل المعدات والظروف الجوية والفيضانات ، وكان بعضها ينطوي على المخاطر . وتشير التقارير الى أن هناك تسعة مفاعلات نووية على الأقل تترقد في قاع المحيطات .

وحوادث الغواصات النووية التي وقعت في السنوات الأخيرة هذه تذكرا جلية بالعواقب الوخيمة المحتملة التي يمكن أن تحدث بالأمم التي تعتمد على الموارد الحية للبحار . إن إطلاق مواد مشعة من المفاعل الى البيئة البحرية ، وخاصة في المياه الضحلة ، يفرض مخاطر كبيرة بتلوث مصائد الأسماك ومواقع بيوض الأسماك . والفقدان الكامل لمفاعل من مفاعلات الطاقة النووية من شأنه أن يضاعف هذا الخطر .

إن اقتصاد أيسلندا قائم أساسا على الصيد في السواحل ومن ثم تمديد منتجاته ، ولقد تعلمنا بالفعل كيف أن أدنى شك في التلوث الإشعاعي يمكن أن يؤثر على الأسواق الدولية . فعقب حوادث الغواصات السوفياتية في مياه الشمال في أواخر الثمانينات ، وجه المشترون الرئيسيون لمنتجات السمك الأيسلندية استفسارات فورية عما إذا كانت الأسماك قد تأثرت من جراء ذلك . وقد وجهت هذه الأسئلة بالرغم من

المسافات الشاسعة التي تفصلنا عن تلك الحوادث . وبالتالي فإننا نسلم بهذه الحساسيات ونحترمها ، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الإشعاعات .

لقد بدأ النظر في التدابير الكفيلة بتقليل احتمال وأثر الحوادث النووية التي تتعلق بالمفاعلات المحمولة بحرا في الخمسينات بتوازن مع تطوير التسيير النووي للسفن العابرة للبحار . والاتفاقية الدولية المتعلقة بسلامة الحياة البحرية ، التي تحدد توصيات السلامة المنطبقة على السفن التجارية التي تعمل بالطاقة النووية ، قد تم التوقيع عليها في لندن في عام ١٩٦٠ . واعتمدت المنظمة البحرية الدولية ونشرت مدونة أمان السفن التجارية التي تعمل بالطاقة النووية في عام ١٩٨١ . وقد بدأت الآن عملية تحديث هذه المدونة بناء على مبادرة من بلدان الشمال في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٠ .

وعقب حادثتي "ثري مايل آيلاند" و "تشرنوبل" ، برز قلق متزايد بشأن كفاية التخطيط في حالات الطوارئ ودرجة التأهب في حال وقوع الكوارث . ان اتفاقية الإبلاغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي قد سري مفعولهما في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ على التوالي . ومنذ عام ١٩٨٩ ، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي هي الوديعة لهاتين الاتفاقيتين الدوليتين ، بتشغيل نظام استجابة لحالات الطوارئ لتلقي المعلومات ونشرها ولتنسيق المساعدة . وهاتان الاتفاقيتان تنطبقان على البحار على حد سواء .

وبهذا يكون المجتمع الدولي قد أرسى مختلف المؤشرات فيما يتعلق بتشغيل مفاعلات الطاقة النووية في البحر ، ولكن لا تزال هناك أوجه قصور . فبينما توجد مبادئ توجيهية للسلامة لجميع مفاعلات الطاقة النووية البرية ، فإن هذه المبادئ التوجيهية للمفاعلات النووية البحرية لا تنطبق إلا على عدد محدود نسبيا من السفن المدنية التي تعمل بالطاقة النووية . ومعظم المفاعلات النووية المحمولة بحرا لا يخضع لأي مدونات للسلامة . إن على كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية مسؤوليات تقتصر على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بفضل مركزيهما ولكنها لا تتعلق بالسفن البحرية .

والحوادث الأخيرة المتمثلة بالمفاعلات النووية المحمولة بحرا تدل بوضوح على الحاح تقييم ضرورة وامكانية الاتفاق على اتخاذ التدابير الدولية الفعالة لتحسين سلامة المفاعلات وتجنب حوادث المفاعلات التي قد تهدد النظام الايكولوجي والموارد الطبيعية الحية . وترى حكومة أيسلندا أن من الأمور البتاءة اضطلاع الامين العام ، ربما من خلال فريق من الخبراء الحكوميين المؤهلين ، بدراسة ترمي الى تحديد المخاطر التي تفرضها على البيئة البحرية الحوادث المحتملة المتعلقة بالمفاعلات النووية المحمولة بحرا ، وتقييم هذه الحوادث وتحديد التدابير الكفيلة بتقليل الخطر الذي تنطوي عليه . وثمة مذكرة تفسيرية بشأن هذا الاقتراح ستوزع قريبا في هذا المحفل .

السيد المعكف (الجمهورية العربية الليبية) : سبق لوفد المغرب الشقيق أن تحدث باسم الاتحاد المغاربي الذي يضم الجمهورية العربية الليبية وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وأود أن تسمحوا لي أن أضيف الى ما جاء في بيانه الاتي :

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه اليكم بأحر التهاني لانتخابكم رئيسا للجنة الاولى للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وانني على ثقة من أنكم ستسهمون في انجاح أعمال هذه اللجنة لما هو معروف عنكم من جدية وخبرة وحنكة في موضوع نزع السلاح . كما لا يغوتني أن أتوجه بالشكر الى سلفكم السفير جاي رانا الذي أدار أعمال اللجنة على أفضل وجه . كما نتقدم بتهانينا الحارة الى بقية أعضاء المكتب .

يسود العالم اليوم جو من التفاهم والوفاق في العلاقات الدولية لم يشهده التاريخ من قبل . فقد تحسنت هذه العلاقات وتطورت تطورا ايجابيا ملحوظا بين دول كانت حتى الامس القريب ينظر بعضها الى البعض الآخر بعين الشك والريبة . واتسمت بتغييرات دولية في الجانبين السياسي والامن واجراءات نزع السلاح ، مما أدى الى حدوث تطورات ايجابية في ايجاد الحلول لبعض المشاكل والمراعات القائمة على أساس الوفاق والتنسيق بدلا من المواجهة والعداء .

ويرحب وفد بلادي بالتقارب بين الشرق والغرب وبالتطورات التي يشهدها العالم اليوم من خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف المبذولة للوصول الى اتفاقات بخصوص القضاء التام والشامل على الاسلحة التي يشهدها العالم اليوم من خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف المبذولة للوصول الى اتفاقات بخصوص القضاء التام والشامل على الاسلحة النووية بدون استثناء أو تمييز ، حتى نستطيع أن ننقذ عالماً من رعب الاسلحة النووية التي لا تزال تنتج وتخزن بأعداد هائلة في العالم .

نشهد اليوم حقاً أحداثاً تاريخية هامة . وكل ما نرجوه هو ألا يخيب ظننا بهذه الأحداث وألا يكون تفاؤلاً سراباً وضرباً من الأوهام ، حيث من الملاحظ أنه ، الى جانب التطورات الداعية الى التفاؤل في علاقات الدول وهبوط مؤشرات التوتر والتأزم ، الخطوات الفعالة والجريئة التي اتخذتها الدولتان العظميان نحو إعادة ترتيب الأمن الدولي والوصول الى اتفاقيات بشأن تخفيض الاسلحة النووية . إلا أن ما تملكه الدول النووية وما تخزنه من ترسانات نووية كفيل بتدمير العالم كله مرات عديدة ، الأمر الذي يتطلب من هذه الدول النظر بجدية الى خطورة الوضع على السلم والأمن الدوليين ، ووجوب توفير الإرادة السياسية للقضاء الكامل والشامل على جميع هذه الاسلحة .

تؤيد بلادي التقدم الملموس الذي أحرز في الاتفاقيات الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) والذي من شأنه تحقيق تخفيضات ملموسة في الترمانات النووية الاستراتيجية لدى الدولتين العظميين ، كما تؤيد بلادي كافة المقترحات الهادفة إلى تحقيق القضاء الشامل والتام للأسلحة النووية وانهاء سباق التسلح .

والكلام عن الأسلحة النووية يقودنا إلى مشكلة الانتشار . وتؤكد بلادي على ضرورة إيلاء أهمية بالغة لسرعة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، ونأمل من الدول الحائزة للأسلحة النووية التحلي بالارادة السياسية فتفي بالوعود التي التزمت بها وذلك بأن تسرع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لانهاء تجاربها النووية والتي بلغ عددها منذ توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام ١٩٦٣ وحتى نهايته ١٩٨٩ ، ٢٧١ تجربة من التجارب المسجلة دوليا ، وهذا ما أكدت عليه الوثيقة (PTBT/CONF/5) . ان هذا الاجراء من شأنه تعزيز الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح العام والكامل والقضاء على انتاج الأسلحة النووية الأكثر تطورا أو ظهور أسلحة نووية جديدة كما من شأنه حماية المجتمع الدولي من الأخطار البيئية والمخية التي تسببها هذه المتفجرات النووية .

وعليه ينبغي العمل على تحقيق الهدف الرئيسي الذي نسعى اليه جميعا وهو الاسراع بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ظل رقابة دولية فعالة وفقا لاهداف الأمم المتحدة اعتقادا منا بأن هذا هو أفضل سبيل عملي لوقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاه تصعيده ، وستواصل بلادي الحث على متابعة الجهد لاكمال المسيرة والاقتراب من هذا الهدف وهو انقاذ العالم من رعب الأسلحة .

تؤكد بلادي حرصها على انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع بقاع العالم بغرض ايجاد عالم خال تماما من الأسلحة النووية وتعزيز الأمن والسلم مع مراعاة خصائص كل منطقة . ومن هذا المنطلق ، يؤكد وفد بلادي على اعلان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الصادر عام ١٩٦٤ بالقاهرة والقاضي بجعل افريقيا منطقة لا نووية . كما يرحب باقتراح السيد الرئيس حسني مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

إلا أنه في الوقت الذي يجمع فيه المجتمع الدولي على المطالبة بإنشاء هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية يستمر النظامان العنصريان في جنوب افريقيا وفي فلسطين المحتلة في القيام بتجاربهما النووية واستمرارهما في تطوير برامجهما النووية ودعم قدرتهما . ان هذين النظامين العنصرين يقفان حجر عثرة في سبيل تخلص القارة الافريقية والشرق الاوسط من كابوس التهديد باستعمال الأسلحة النووية . إن تدمير الأسلحة النووية لهذين النظامين والتوقف عن تطويرها وإنتاجها لهو شرط أساسي لجعل افريقيا والشرق الاوسط منطقتين لا نوويتين . وفي الوقت الذي يأمل فيه وفدي من كل العالم اتخاذ الاجراءات والتقيد بحزم بمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية ، لا يزال بعض الدول النووية يخالف هذا وذلك عن طريق تقديم مساعدات مباشرة وغير مباشرة لهذين النظامين ، مما أتاح لهما إنتاج الأسلحة النووية ، إضافة الى تعاونهما المعنوي من أجل تطوير قدرتيهما النووية ، وتطوير نظم إيصالها الى أهدافها .

ولعل ما أشارت اليه جريدة "واشنطن بوست" في عددها الصادر بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وكذلك في عددها الصادر يوم ٢٧ الجاري ، من تعاون نظام جنوب افريقيا والكيان الصهيوني في تطوير صواريخ متوسطة المدى لها القدرة على حمل رؤوس نووية ، والذي أكدته شبكة تلفزيون "ان بي سي" ، ليشير القلق . فالنظامان العنصريان يحاولان ارباب ورعب الدول المجاورة لهما . ولعل في رفض الكيان الصهيوني التخلي عن حيازة الأسلحة ورفض انصياعه الى قرار الجمعية العامة بوجوب اخضاع مرافقه ومنشآته النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واستمراره في اجراء التجارب على صواريخ متوسطة المدى لتجريب نظم إيصال أسلحته النووية الى أهدافها لا يزال واضحا للعيان . وإن سقوط أحد هذه الصواريخ قرب ثاني أكبر مدن بلادي ، مهددا بذلك أمنها وسلامتها وفاربا عرض الحائط ما يعنيه ذلك من تهديد لسلامة المنطقة وتعريض السلام العالمي للخطر ، لهو خير دليل على ذلك .

لقد أصبح امتلاك هذين النظامين للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل لا يهدد الأمن والسلم في افريقيا والشرق الاوسط بل امتد ليشمل العالم كله . هذا ما أكدته

جريدة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في ٣٠ الجاري من ١٩٦٧ كتابنا جديدا صدر بعنوان "خيار شمشون" بقلم "هيرش" يشير الى أن الترسانة النووية التي يملكها الاسرائيليون هي أكثر بكثير مما كانت تعتقده الحكومة الامريكية في السابق . كما يؤكد الكتاب على أن أحد الاهداف الرئيسية الممكنة لتلك الاسلحة هو الاتحاد السوفياتي ، فضلا عما سبق أن ذكره الخبير النووي الاسرائيلي فانونو في صحيفة "صندي تلغراف" البريطانية .

الحديث عن نزع السلاح لا يكتمل بدون التطرق الى نزع السلاح التقليدي . فلقد شهد العالم منذ أن وضعت الحرب العالمية أوزارها العديد من النزاعات المسلحة استخدمت فيها الاسلحة التقليدية على أوسع نطاق ، وراح ضحيتها الملايين من البشر ، وانفق على حيازتها وتطويرها واستخدامها الاموال الباهظة . ويرى وفد بلادي بأنه قد آن الاوان لأخذ هذا الموضوع مأخذ الجد ، ويدعو كافة دول العالم للالتزام بمبادئ ميثاق الامم المتحدة بعيدا عن التهديدات باستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وبذل المزيد من الجهد لانهاء هذا التسابق المحتوم . وفي هذا الخصوص ، رحب وفد بلادي بالاتفاق الاخير بين المعسكرين الرئيسيين بتخفيض قواتهما التقليدية في أوروبا . كما يرحب بالجهود التي تبذل ضمن المؤتمرات المختلفة للامن والتعاون في أوروبا .

ايماننا من بلادي بأهمية تعزيز الامن والسلام العالميين وضرورة تأكيد الالتزام على حماية البشرية من الحروب الكيميائية والبيولوجية ، فقد سارعت الى التوقيع على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الداعي الى منع انتشار وتكديس واستخدام الاسلحة الكيميائية وحظر الاستعمال الحربي وغير الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ماشابهها . كما شاركت بلادي في معظم المؤتمرات المختلفة بخصوص هذه الاسلحة . ويؤكد وفد بلادي تأييده للتحريم الشامل لانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية ووجوب تدمير المخزون منها وفرض رقابة دقيقة على المخزونات الحالية حتى يتم التوصل الى اتفاق بتدميرها . كما يؤكد وفد بلادي التزامه الكامل باتفاقية حظر امتلاك واستخدام الاسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير هذه الاسلحة . كما نرى التأكيد على الفقرة الخامسة والاربعين من

الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح والداعية الى ضرورة الربط بين الاسلحة النووية والاسلحة الكيميائية وذلك مع اعطاء الاولوية لتدمير السلاح النووي .

ان وفد بلادي يطالب بجعل منطقة البحر الابيض المتوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وبأن تخضع جميع دول المنطقة كافة منشآتها لنظام المراقبة الدولية بدون تمييز وأن تتعهد بالالتزام بالاتفاقيات الدولية .

هناك مسألة أخرى على جانب كبير من الاهمية وتستحق اهتماما خاصا ألا وهي سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ان احتمالات استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية أصبحت مبعث قلق عالمي وتمعيذا جديدا لسباق التسلح له أبعاد خطيرة على الأمن والسلام العالميين . ولما كان الفضاء الخارجي ملكا للبشرية جمعاء فإن بلادي ترى أن وصول الانسان اليه واستكشافه يجب أن يستغلا للمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء ، وأن يقتصر استخدامه في الأغراض السلمية . وحتى لا تزيد من العقبات أمام جهود نزع السلاح فهي تدعو الى تحريم عسكرة الفضاء الخارجي وقصر استخدامه على الأغراض الانسانية السلمية والعلمية فقط . ومما يزيده من خطورة معسكر الفضاء الخارجي استغلاله في نشاطات فضائية تسخر في أعمال عدوانيه تهدد السلم والأمن الدوليين وتزيد من حدة سباق التسلح . ولا يخفى على الجميع ما قام به الاسرائيليون مؤخرا من اطلاق صواريخ تجسس وأقمار صناعية في الفضاء الخارجي بغية التجسس على الدول العربية والافريقية .

(السيد المعكف ، الجماهيرية
العربية الليبية)

يؤكد وفد بلادي على الالهمية القصوى لموضوع التسلح ونزع السلاح البحري . فقد امتلكت البحار والمحيطات بترمانات من أسلحة الدمار الشامل التي تحملها السفن والغواصات ، والتي خلقت توترا وعرقلت النشاطات البحرية المدنية بما فيها شُبل ووسائل المواصلات والتأثير على التجارة الدولية والاقتصاد . اضافة الى تهديد أمن وسلامة الدول المجاورة ، وعليه فقد دأبت بلادي الى تأييد كافة الجهود الاقليمية والدولية من أجل نزع هذا السلاح سواء على صعيد الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية والاقليمية .

يملك عالمنا القدرة على تهيئة حياة أفضل للانسان ، ويمتلك في الوقت نفسه الوسائل الكفيلة بانهاء مظاهر الحياة على الأرض . ولو تمكّن العالم من الوصول الى تحقيق نزع السلاح فإنه بدون شك سيوفر للشعوب المناخ الضروري واللازم لازدهارها . انه لمن المؤلم حقا ان دول العالم ، وخاصة النامية منها ، تسخر مواردها البشرية والطبيعية لتكديس الأسلحة وتخزينها واجراء البحوث واستخدام أنواع جديدة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى على حساب بعض احتياجاتها الانسانية والاجتماعية والتنموية تاركة شعوبها تعاني من الجهل والمرض والفقر ومحرومة من المأوى والغذاء .

تولي بلادي ، باعتبارها جزءا من القارة الافريقية ، أهمية خاصة لمسألة دفن النفايات السامة والنووية من طرف بعض الدول النووية والشركات التابعة لها في أراضي الدول النامية ، وخاصة الافريقية منها ، وما يترتب على ذلك من أضرار بليغة بالبيئة والانسان ، على السواء . كما تؤيد كافة الاجراءات التي دعت اليها منظمة الوحدة الافريقية . ونؤيد موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أدان هذا العمل . ونؤيد جميع جهود وبرامج المنظمات والمؤسسات الدولية الاخرى في هذا المجال كما نطالب بأن تتخذ هذه اللجنة اجراءات عملية لمواجهة مثل هذه التمرفات .

تولي بلادي أهمية خاصة لعملية التحقق باعتبارها مسألة هامة لاي تقدم في مجال نزع السلاح . ويود وفد بلادي الاشادة بتقارير الامين العام المتعلقة بدور الأمم المتحدة في مجال التحقق وتطبيق كل ما يتعلق بهذه القضايا دون استثناء أو تمييز .

كما أن وفد بلادي ، من منطلق حرصه على دعم مبدأ الشفافية في ميدان نقل الأسلحة بجميع أشكالها وكمياتها ، يؤيد من ناحية المبدأ استحداث سجل لنقل الأسلحة التقليدية . إلا أن هذا السجل يجب أن يتضمن مسألة انتاج وتخزين هذا النوع من الأسلحة ، وكذلك كافة أنواع الأسلحة الأخرى وعلى رأسها أسلحة الدمار الشامل .

وختاماً ، يؤكد وفد بلادي على أهمية دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين ومساعدتها الدؤوبة من أجل نزع السلاح . وفي هذا الإطار يشيد وفد بلادي بدور الأمين العام للأمم المتحدة للجهود التي يقوم بها وبتقاريره القيّمة بوجه الخصوص . كما يشكر السيد أكاشي وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على ما يقوم به من دور ظهر واضحاً وجلياً في تقاريره التي يدعو فيها المجتمع الدولي الى زيادة المساهمة في انجاح دور المنظمة للاضطلاع بمسؤوليتها في ميدان نزع السلاح . وان مراكز الدراسات والبحوث وتوسيع برامج الدراسات الخاصة بنزع السلاح ستسهم اسهاماً كبيراً في زيادة اتساع أفقنا فيما يتعلق بنزع السلاح وبالتالي المساهمة في استتباب السلم والأمن الدوليين .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥